مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد07 العدد01 – جوان 2024

دور التنمية الزراعية في التنمية الاقتصادية المحلية

the role of agricultural development in local economic development in Algeria

سـعاد أحمد[1*]، طالبي محمد[2]

[1] (مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية) جامعة البليدة 02 (الجزائر).
ea.saad@univ-blida2.dz

[2] (مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية) جامعة البليدة 02 (الجزائر).
m_talbi2@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2024/03/06 تاريخ القبول: 2024/05/09

ملخص:

تهدف دراستنا إلى معرفة دور التنمية الزراعية في التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر، وسبل ترقيتها لإيجاد بدائل لقطاع المحروقات لتمويل المشاريع الاقتصادية، واتبعنا المنهج التحليلي الوصفي من أجل تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية، وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مكانة التنمية الزراعية في دعم الاقتصاد الوطني، غير أنه لا يعكس حجم الإمكانيات والتسهيلات المتاحة، وتوصلنا إلى جملة من التوصيات والمقترحات، ومن بين أبرز المقترحات ضرورة الاهتمام بالاستثمار في مجال الزراعة الصحراوية وتقديم لها الدعم اللازم والمرافقة الدائمة، وكذا توفير النقل والمتمثل في تسريع وتيرة إنجاز شبكات السكك الحديدية المبرمجة في الجنوب وشق طريق الوحدة الإفريقية لفك العزلة عن ترويج المنتجات الزراعية الصحراوية من أجل تعزيز فعالية التنمية الزراعية، وضمان إنتاج زراعي ذاتي في الأجل القصير لمواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة والتقلبات الجيوسياسية.

كلمات مفتاحية: التنمية الاقتصادية المحلية، التنمية الزراعية، الإنتاج الزراعي.

تصنيف JEL: Q1، Q10، Q13.

Abstract :

Our study aims to know the role of agricultural development in local economic development in Algeria, and ways to promote it in order to find alternatives to the fuel sector to finance economic projects. We followed the descriptive analytical approach in order to analyze some economic indicators, and through this study we reached the position of agricultural development in supporting the national economy, not It does not reflect the size of the capabilities and facilities available, and we came to a number of recommendations and proposals, and among the most prominent proposals is the need to pay attention to investment in the field of desert agriculture by providing it with the necessary support and permanent accompaniment, as well as providing transportation, which is represented in accelerating the pace of completion of the programmed railway networks in the south and building the unity road. Africa to break the isolation from the promotion of Saharan agricultural products in order to enhance the effectiveness of agricultural development. Ensuring self-sufficient agricultural production in the short term to face current economic challenges and geopolitical fluctuations.

Keywords: Local economic development, agricultural development, agricultural production.
Jel Classification Codes : Q1, Q10, Q13.

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة

شغل موضوع التنمية الاقتصادية المحلية اهتمام الباحثين الاقتصاديين وكذا رجال السياسة وهو حديث الساعة ومع التطور التكنولوجي وما أفرزته ظاهرة العولمة في شتى المجالات، أصبحت الجزائر تواجه تحديات خصوصا أنها تعتمد في تمويل مشاريعها التنموية بنسبة كبيرة على عوائد المحروقات، لذا أصبح من الضروري أن تبحث عن بدائل استراتيجية فعالة من أجل التخفيف من الانعكاسات السلبية للوضع الراهن حيث أصبح من الصعب مواجهة عجز الموازنة المستمر، في ظل انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، والذي له أثر مباشر على تراجع مستويات حجم الاستثمار في العديد من القطاعات، وعدم توفير الأرضية الملائمة لتمويل التنمية على المدى البعيد، وهذا ما جعل الجزائر تبحث عن مصادر دخل خارج قطاع المحروقات لذا فإن تحقيق مستويات جيدة في التنمية الزراعية سوف يؤدي بالضرورة لتعزيز متغيرات التنمية الاقتصادية في باقي الأنشطة والقطاعات الإنتاجية و الخدماتيه التي لها علاقات تشابكية ومترابطة مع القطاع الزراعي.

1.1 الإشكالية

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: "فيما يتمثل دور التنمية الزراعية في التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر؟"

2.1 فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية.

- ✓ التنمية الزراعية تساهم بنسبة معينة في الناتج الوطني الخام.
- ✓ التنمية الزراعية تساهم في العمالة والتقليص من نسبة البطالة.
- ✓ التنمية الزراعية تساهم في جلب للعملة الصعبة.

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في توضيح دور التنمية الزراعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية خارج قطاع المحروقات، لما تلعبه من دور هام في توجيه مسار النشاط الاقتصادي خاصة وأن الجزائر من بين الدول النامية التي تعتمد بنسبة تفوق 90 % على قطاع المحروقات، وهذا ما

استوجب عليها أن تخلق آفاقا واسعة لتحريك النشاط الاقتصادي من خلال النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاع الزراعة.

4.1 أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التطرق إلى التنمية الاقتصادية المحلية.
- ✓ التطرق إلى واقع التنمية الزراعية في الجزائر.
- ✓ إبراز دور التنمية الزراعية في التنمية الاقتصادية المحلية.

5.1 أسباب اختيار الموضوع

هناك أسباب موضوعية والأخرى ذاتية دفعتنا لتناول الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

- ✓ كون موضوع التنمية الاقتصادية المحلية موضوع الساعة.
- ✓ أهمية التنمية الزراعية في التنمية الاقتصادية المحلية في ظل الأوضاع الجيوسياسية التي يشهدها العالم خصوصا إثر الحرب الروسية الأكرانية وتداعياتها على الدول المستوردة للحبوب من الدولتين.

الأسباب الذاتية:

- ✓ الرغبة والاهتمام بدراسة دور التنمية الزراعية في التنمية الاقتصادية المحلية لإيجاد بعض الحلول التمويلية خارج قطاع المحروقات.

6.1 منهج الدراسة

اتبعنا في دراستنا المنهج التحليلي الوصفي لأن دراسة هذا الموضوع يتطلب علينا الوقوف على شتى الجوانب الأساسية للتنمية الاقتصادية المحلية ومدى مساهمة التنمية الزراعية فيها.

وللإلمام بهذا الموضوع قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية كما يلي:

- ❖ المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية المحلية.
- ❖ المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية الزراعية.
- ❖ المحور الثالث: دور التنمية الزراعية في التنمية الاقتصادية المحلية.

2. الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية المحلية عملية شاملة ومتوازنة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا تتطلب إشراك السكان المحليين، ومن أجل تحقيق ذلك على أرض الواقع يجب رسم صورة تقديرية للمستقبل تشمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتتضمن الأهداف الواجب تحقيقها على المدى الطويل.

1.2 تعريف التنمية الاقتصادية المحلية

لقد تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية المحلية لدى المفكرون الاقتصاديون والمؤسسات الدولية ، سنحاول ذكر بعض التعاريف ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

❖ فكان تعريف البنك العالمي للتنمية الاقتصادية "يتمثل هدف التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية ما من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة في هذه المنطقة ،فهي عبارة عن عملية يقوم من خلالها الشركاء في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة الى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل" (سوينبرين، سرايا ، و فيرجس، 2004، الصفحة 09)

❖ وجاء تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية عام 1956يوضح ويعطي الاهتمام للمجتمعات المحلية، حيث يعرفها كما يلي "أنها العمليات التي يمكن بواسطتها توحيد جهود المواطنين والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها في أقصى قدر ممكن. (شفيق، 2009 ، الصفحة 13)

❖ **التعريف الحديث للتنمية الاقتصادية المحلية:**

التنمية تشير إلى التغيرات العميقة التي تحدث في البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي العالمي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن ، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية متمثلة بتوسيع قدرة البناء الاجتماعي الأمر الذي

يمكن المجتمع من زيادة قدرته عبر استثمار موارده البشرية والطبيعية، فالتنمية تعني زيادة حقيقية في الناتج خلال فترة زمنية معينة، ومن هنا فإن مفهوم التنمية يشمل ثلاثة عناصر أساسية:

- ✓ تحقيق زيادة في الناتج القومي لرفع مستوى معيشة الأفراد.
- ✓ التفاعل بين عناصر الإنتاج و الاستهلاك.
- ✓ زيادة مستمرة لا تتأثر بالدورات الاقتصادية أو تكون نتيجة لها.

حيث أن التنمية الاقتصادية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفايتها إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات الاقتصادية ومنه نستطيع القول أن التنمية هي عبارة عن:

- ✓ إحداث تغير في هيكل الناتج بما يقتضي ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ✓ استمرارية النمو من خلال استمرار تدفق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد تلبية حاجات الأفراد والموجه للاستثمار.(الديلمي، 2015، الصفحات12- 13)

2.2 مقومات التنمية الاقتصادية في مجال توفير وتنمية الموارد الطبيعية و المادية

لقد تعددت مقومات التنمية الاقتصادية ويمكن أن نلخصها في ما يلي:

1.2.2 توفير مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ برامج وخطط التنمية وتنقسم مصادر تمويل التنمية إلى قسمين:

- ✓ **المصادر المحلية للتمويل:** وتشمل المدخرات الاختيارية لكل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال العام والخاص، وكذلك المدخرات الاجبارية ممثلة في مدخرات القطاع الحكومي، والتمويل التضخمي.
- ✓ **المصادر الخارجية للتمويل:** وتشمل التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية .

2.2.2 التخصيص الأمثل للموارد المتاحة في اطار الاستدامة البيئية والعدالة بين الأجيال

حيث تتطلب عملية التنمية توزيعا عادلا ورشيدا للموارد التي تمتلكها الدولة بين الحاجات المختلفة بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع أخذا في الاعتبار تلبية

حاجات الحاضر دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم الأساسية ،ومن ثم يجب أن تنطوي آلية التخصيص الأمثل للموارد على حفظ الموارد الطبيعية المتجددة وترشيد استهلاك الموارد الغير متجددة ، والحد من التلوث البيئي، وكذلك تحسين جودة الحياة وحماية النظام الحيوي، فضلا عن ضرورة إحداث تغيرات جذرية في أنماط الاستهلاك والإنتاج السائدة.

3.2.2 الحوكمة الرشيدة و إقامة بنية مؤسسية قوية

من شأنها تعزيز السياسات الاقتصادية والتنموية بمشاركة جميع فئات المجتمع في إطار العدالة والشفافية والرقابة والمساءلة ويستلزم ذلك إقرار الضوابط والقوانين التي تكفل الرقابة الفعالة والمساءلة تزامنا مع استقلالية السلطات القضائية والتشريعية وخلق هيئات رقابية مستقلة ، ويتطلب تنفيذ تلك الضوابط إجراء إصلاحات هيكلية في نظام الإدارة العامة، وتطوير الموازنات الحكومية وتحسين أداء العاملين في الإدارات الحكومية لرفع كفاءة تقديم الخدمات وضمان استقلالية الأجهزة التنظيمية.

4.2.2 توفير بيئة الأعمال الداعمة للاستثمار

للقطاع الخاص دور في تعزيز فرص النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة، وزيادة التنوع الاقتصادي وتحسين التنافسية الدولية وفي هذا الصدد تقتضي آلية التخصيص الأمثل للموارد المشار إليها سابقا إجراء مفاضلة بين البدائل الاستثمارية في القطاعات والأنشطة المختلفة بما يكفل توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر ارتباطا بإنجاز الأهداف الإنمائية.

5.2.2 تحسين القطاع الخارجي وتحسين التنافسية الدولية

حيث يوفر قطاع التجارة الخارجية منافذ واسعة لتصريف الفائض من الإنتاج المحلي واستغلال الموارد المتاحة، وتوفير أرصدة الصرف الأجنبي وزيادة الاستثمار ورفع الكفاءة الإنتاجية، يترتب عنه ارتفاع حصة الدولة في السوق العالمية من سلعها المحلية ذات الجودة وكذا خدماتها المقدمة مما يدفع بعجلة تنميتها الاقتصادية وينتج عن ذلك ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي للفرد. (عبدالخالق، 2022، الصفحات48- 49)

3.2 أهداف التنمية الاقتصادية

ترمي التنمية الاقتصادية المحلية إلى تحقيق جملة من الأغراض المترابطة التي تساهم في تطوير المجتمعات في كافة مناطق الدولة، بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بتلبية الحاجيات لجميع الفئات وعلى مختلف الأصعدة ، ويتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية

وتعدد الأبعاد الاقتصادية و السياسية و الإدارية و الثقافية والبيئية وغيرها، ويمكن تلخيص أهم أغراض التنمية الاقتصادية المحلية فيما يلي:

- ✓ تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرة الريفية والجماعية من مختلف المناطق في المجالات التنموية بكافة مستوياتها المحلية والقومية، فالاهتمام بموضوع التنمية المحلية (نظريا وعمليا) يشكل دفع للتعاون بين كافة الجهود المتاحة محليا ومركزيا.
- ✓ التوازن و الترابط بين التنمية المحلية والإقليمية والقومية يحقق درجة عالية من التوازن والعدالة في تحمل أعباء التنمية ومسؤولياتها إلى الاستفادة من ثمار الجهود وانعكاساتها الإيجابية على مختلف الأطراف المحلية والقومية.
- ✓ استثمار الإمكانيات المالية والمادية والبشرية والثروات الباطنية وغيرها من الإمكانيات المحلية التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة.
- ✓ تعزيز التعاون بين الجهات المحلية من جهة وبين الجهات المركزية من جهة ثانية، حيث أن الهيئات والأفراد والجهات المحلية المختلفة يمكن أن تشترك في الكثير من المشاريع المناسبة للظروف المحلية، ويمكن أن يتم مثل هذا التعاون المحلي في إطار التنسيق والتعاون والدعم المركزي.
- ✓ المحافظة على الاستقرار والأمن المحلي بشكل مترابط مع إمكانيات الدفاع القومي من خلال تطوير المناطق المحلية وتوفير مقومات والقدرة على مواجهة كافة المخاطر المحتملة.
- ✓ جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية اللازمة للتنمية المحلية من خلال التنسيق والاتصالات مع الجهات المعنية وتعريفها بالفرص و الاحتياجات المحلية. (صفوت، 2008،الصفحة 132)
- ✓ تحقيق مستويات كبيرة من النمو الاقتصادي، وذلك بتوسيع الاستثمارات الاقتصادية المحلية أو زيادتها.
- ✓ تحفيز السكان المحليين من خلال توفير لهم بيئة مناسبة تساعدهم على الابتكار بالاعتماد على قدراتهم ومواردهم الذاتية دون انتظار مشروعات الدولة.
- ✓ تعميم وتكثيف استعمال التكنولوجية الحديثة في شتى الميادين الخدماتية كانت أو الإنتاجية.

- ✓ دور الإدارة اللامركزية في انتقاء المشاريع التي تتناسب مع تطلعات السكان المحليين كونها أقرب منهم وأدرى باحتياجاتهم. (بن غضبان، 2015،الصفحة 39)

3. الإطار المفاهيمي للتنمية الزراعية

تتصدر قضية التنمية الزراعية اهتمامات الحكومة الجزائرية وسلم أولوياتها في ظل المتغيرات الاقتصادية والبيئية المعاصرة على الصعيدين الاقليمي والدولي، ولذلك تتوجه الجهود للتصدي لكافة التحديات التي تجابه مسيرة التنمية الزراعية في البلاد.

1.3 تعريف التنمية الزراعية

إن نظرة أغلب المختصين الاقتصاديين إلى التنمية الزراعية بمفهومها الشامل بأنها جملة من الاستراتيجيات و الإجراءات المنتهجة لتطوير القطاع الزراعي، وذلك بالاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد المتاحة من أجل الزيادة المستمرة في الإنتاج ورفع المردود الزراعي، للمساهمة في زيادة الدخل الوطني، لتحقيق مستوى معيشي أفضل لأفراد المجتمع.

❖ عرفت التنمية الزراعية على أنها عملية تحسين المردود الزراعي بإتباع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، لتحقيق الأمن الغذائي والتقليل من الاستيراد، من أجل تحسين الوضعية الاجتماعية والثقافية والصحية في المجتمع الريفي، ويتطلب ذلك حسن استغلال الموارد المتاحة بما يحقق تعظيم العائد. (كروش، 2019، الصفحة 522)

❖ كما عرفت التنمية الزراعية على أنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية. (غردي، 2012، الصفحة 08)

2.2 أهداف التنمية الزراعية

إن الغرض من التنمية الزراعية هو تحقيق مجموعة من الأهداف والتي قد تتغير بمرور الزمن بعد تغير الخطط الزراعية، ويمكن القول أن التنمية الزراعية هدفها الأول هو تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق توفير الغذاء والمواد الخام الزراعية التي تدعم عملية التصنيع، وبهذا فهي تعمل

على إيجاد التوازن بين عدد السكان والموارد الاقتصادية المتاحة، وبشكل عام يمكن حصر أهداف التنمية الزراعية فيما يلي:

- ✓ زيادة إجمالي الناتج الزراعي بصورة عامة وفقاً لطبيعة الطلب على المحاصيل الزراعية المختلفة ومتطلبات التجارة للحصول على العملة الأجنبية للمساهمة في رفع الميزان التجاري الزراعي.
- ✓ تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية من خلال التوجه نحو التوسع في الزراعة العضوية وتطوير المنتجات من حيث الجودة والخصائص النوعية.
- ✓ تحقيق درجة أعلى للأمن الغذائي من السلع الاستراتيجية من خلال زيادة الاعتماد على الذات في توفير السلع من الأغذية الاستراتيجية والنهوض بالزراعة الصناعية.
- ✓ تطوير الإنتاجية الزراعية والتوسع في زيادة المحاصيل الغير موسمية والتقليل من هجرة اليد العاملة الى القطاعات الأخرى، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة.
- ✓ العمل على تدريب وتأهيل العنصر البشري ليستفيد من الثورة التكنولوجية الحديثة في المجال الزراعي، بغرض الوصول إلى نتائج متشابهة لتلك التي تحققت في محطات التجارب الدولية.
- ✓ الاهتمام بالبيئة الريفية من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والظروف المعيشية لسكانها، وكذلك تحسين مناخ الاستثمار الزراعي بها، بهدف تقليص حجم البطالة وتأمين مداخيل للسكان لتلبية احتياجاتهم للحد من النزوح الريفي إلى المدينة.
- ✓ أن يكون الغرض من إنتاج المنتجات الزراعية هو سد حاجة السوق من سلعه معينه، يرافق ذلك العمل على تنويع الإنتاج الزراعي مع خفض تكاليفه قدر المستطاع.
- ✓ التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية، مع توفير أحين مدخلات الإنتاج من آلات وبذور حسنة وسلالات حيوانية جيدة، ومتابعتها عن طريق الإرشاد الزراعي.
- ✓ تحقيق أقصى كفاءة اقتصادية في تخصيص الموارد واستخداماتها من أجل تحسين مستوى دخل الفرد في القطاع الزراعي، ينجم عنه زيادة في معدلات نمو الدخل الوطني، الذي يؤثر على معدلات الادخار و الاستثمار بشرط توفر عاملين أساسيين هما:

– توفر البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة.

– تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الاستثمارات.

- ✓ تحقيق العدالة الاجتماعية ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه وبين مختلف أفراد كل طبقة، وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج. (غردي، 2012، الصفحات 09– 10)

3.3 معوقات القطاع الزراعي في الجزائر

رغم الجهود المبذولة والامكانيات المادية والمالية المسخرة في مجال القطاع الزراعي والسعي المتواصل إلى تحسين هذا القطاع الحيوي في الجزائر إلا أنه لا يزال يعاني من العديد من العراقيل والتي يمكن أن نوجزها في ما يلي:

- ✓ تراجع مستمر في المساحات المزروعة على حساب التوسيع المعماري من جهة والإهمال من جهة أخرى.
- ✓ يطغى على طابع الملكيات في الجزائر الطابع الحيازي الصغير الذي يتميز بالإنتاجية المحدودة.
- ✓ عدم توفير مستلزمات الإنتاج بالكم والوقت المناسب بالإضافة الى ارتفاع أسعارها.
- ✓ تدني البحث العلمي في المجال الزراعي.
- ✓ ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي بسبب عامل المخاطرة وجمود النظام الإداري.
- ✓ ضعف التمويل في القطاع الزراعي، وغياب العدالة عند تقديم الدعم المادي والمالي.
- ✓ تفشي الأوبئة والأمراض التي تفتك بالثروة النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى الجفاف والفيضانات وظاهرة التصحر.
- ✓ نقص الإرادة السياسية لإنجاح السياسات الفلاحية المختلفة. (طالبي و لعساس، 2017، الصفحة 57)
- ✓ وجود عقبات للمشاريع الريادية في مجال الزراعة الصحراوية لوجود تباين بينها ونظيرتها في الشمال ويمكن تلخيصها فيما يلي:

– العراقيل الإدارية ونقص التمويل وعدم المرافقة.

– عدم وجود إحصاء شامل حقيقي للموارد المائية وكذا الأراضي الزراعية.

– عدم المخاطرة من المستثمرين في مجال الزراعة الصحراوية نظرا لتطلبها أموال ضخمة.

– قلة الموارد المائية نظرا لندرة تساقط الأمطار. (سلطان، 2022، الصفحة 569)

4.3 استراتيجية الدولة الجزائرية لتفعيل سياسة التنمية الزراعية المستدامة

عكفت الدولة الجزائرية على اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات من أجل تنمية زراعية فعالة ومستدامة وذلك للتقليل من فاتورة الاستيراد وتأمين اكتفاء غذائي ذاتي، وهذا خلال الاجتماع الوزاري برئاسة رئيس الجمهورية المنعقد في شهر ديسمبر من سنة 2022، و من أهم القرارات والمقترحات التي أفرزها هذا الاجتماع ما يلي:

- ✓ إعفاء الضرائب و الرسوم على أغذية الأنعام وإلزام المنتجين بدفع محاصيلهم لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة بهدف التحكم في الأرقام.
- ✓ اتخاذ تدابير خاصة بالسقي التكميلي وتسهيل إجراءات حفر الآبار الموجهة للسقي الزراعي.
- ✓ التجميد المؤقت لحرفة إنتاج الفحم بعد تسجيل بعض التجاوزات أدت إلى إتلاف بعض المحاصيل الزراعية والغابية.
- ✓ إنشاء ديوان تطوير الزراعات الصناعية بالأراضي الصحراوية تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وذلك باللجوء الى الزراعة الصحراوية، عن طريق استصلاح الأراضي وحسن تسيير العقار ومرافقة المؤسسات الناشئة في المجال الفلاحي و التصدي للصعوبات والعراقيل البيروقراطية من أجل ترقية الاستثمار الفلاحي والصناعات الزراعية.
- ✓ إنشاء "بنك البذور "من أجل الحفاظ على الثروة النباتية والحيوانية، بعد إحصاءها لما يُناهز عن 6 آلاف سلالة نباتية لأنواع البقوليات الغذائية والعلفية والمحاصيل البقولية والحبوب بأنواعها بالإضافة إلى 20 حاوية للسلالات الحيوانية، منها البقر، الماعز، الخيول وسلالات أخرى، وهي أصناف متأقلمة مع التغيرات المناخية ومقاومة للأمراض، والغرض من ذلك تعزيز الأمن الغذائي ووقف استيراد البذور في الوقت الذي تعدت فيه واردات القطاع الفلاحي في الجزائر 11.5 مليار دولار سنة 2021.
- ✓ تشجيع المستثمرين لإنجاز مصانع متخصصة في الصناعات التحويلية عبر منح تحفيزات قد تصل إلى تمويل بـ90 بالمائة من تكلفة الاستثمار لامتصاص الإنتاج وتحويله، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المواد المستوردة للحفاظ على احتياط العملة الصعبة.

- ✓ وضع خطة لاسترجاع الأراضي الزراعية الغير مستغلة، حيث كان عدد من رجال الأعمال قد استفادوا في السابق من مساحات كبيرة لاستثمارها في مشاريع زراعية دون إنجاز ذلك.
- ✓ كما أوقفت الجزائر توريد عدد كبير من المنتجات الزراعية كالتفاح والبرتقال وغيرها، لتشجيع توزيع الإنتاج المحلي.
- ✓ إعطاء التعليمات بتسوية الوضعية القانونية للأراضي الزراعية، وإحداث القطيعة مع الأساليب القديمة وتسهيل الإجراءات والعصرنة ومحاربة كل أشكال البيروقراطية في القطاع الزراعي.
- ✓ توزيع رخص لحفر الآبار لسقي المحاصيل، وتطوير زراعة الأشجار المثمرة المقاومة للجفاف كاللوز والفستق.
- ✓ إنشاء ديوان يُعنى بتنمية الزراعة الصحراوية وتسريع ربط المناطق الزراعية التي تضم مشاريع الاستثمار بالطاقة الكهربائية، وتوسيع المساحات المسقية والاعتماد على وسائل حديثة لتنمية الحبوب والحد من استيرادها وتخصيص مساحات واسعة للإطلاق الفعلي للزراعات السكرية، والزيتية والذرة.
- ✓ تسطير برنامج لتشجيع الفلاحين الممونين للمخزون الاستراتيجي للدولة على اعتبارهم شركاء اجتماعيين بدعمهم بالقروض والأسمدة والامتيازات الجبائية.
- ✓ ترخيص الدولة باستيراد العتاد الفلاحي والمكننة اللازمة واهتمامها المطلق بتطوير قطاع الصناعات الميكانيكية لتغذية متطلبات القطاع الفلاحي.
- ✓ تكثيف محطات تحلية مياه البحر والدراسات التقنية الاقتصادية التي تتعلق بتوفير المياه الكافية والرفع من منسوب المياه الجوفية للسهول والمناطق الداخلية، وربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء والغاز والمياه.
- ✓ توسيع المساحات الزراعية الاستراتيجية كالقمح والذرة والحبوب والبقوليات والزارعات الزيتية والأعلاف، حيث تم توزيع المساحة المتعلقة بالزراعات الاستراتيجية كالحبوب والبذور والسكر والسلجم الزيتي والطماطم الصناعية على الولايات الخمس(أدرار، تيممون، المنيعة، ورقلة وإيليزي) بغرض إقامة أقطاب زراعية موجهة للزراعة المكثفة في الجنوب لضمان الأمن الغذائي

والتخفيض من فاتورة الاستيراد إلى جانب بعث أساليب الصناعة الغذائية والتوضيب لخلق مناخ اقتصادي نشيط. موقع الجزائرالآن. (www.elaane.dz، 2022)

4.دور التنمية الزراعية في التنمية الاقتصادية المحلية

لتنمية القطاع الزراعي في أي بلد لا بد من توفر إمكانيات وموارد لهذا القطاع، كالأراضي الخصبة والعمال والأموال والتكنولوجيا وغيرها، و أن تراعي هذه التنمية الأبعاد الاقتصادية و البيئية والاجتماعية وتكون فعالة في مجال التنمية الاقتصادية، ويمكن قياس درجة هذه الفعالية من خلال مجموعة من المؤشرات.

1.4 دور الزراعة في التنمية الاقتصادية المحلية

يعتبر القطاع الزراعي من أهم المحاور الأساسية الخاصة بالتنمية الاقتصادية، ودفع عجلتها في معظم دول العالم، وذلك من خلال مساهمة القطاع الزراعي فيما يلي:

1.1.4 توفير الاحتياجات الغذائية:

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في توفير مختلف الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع المتزايدة، عن طريق تنمية القطاع الزراعي بمختلف الطرق الحديثة لاستغلال الامكانيات المتاحة.

2.1.4 توفير الموارد المالية:

إن توفير المنتوجات الفلاحية لأفراد المجتمع ، يعمل على الحد من استيراد الكثير من السلع الغذائية التي تعمل على توفير كثير من الأموال حيث توجه لتسديد فاتورة الاستيراد الخاص بالمنتوجات الزراعية، كما أن تحقيق فائض من المنتوجات الزراعية الموجه للتصدير حتما سيجلب مبالغ مالية هامة من العملة الصعبة كلما زاد التصدير، حيث توجه هذه الأموال إلى التنمية الاقتصادية.

3.1.4 توفير المواد الأولية لبعض الصناعات

تلعب الزراعة دورا هاما في مجال التنمية الصناعية لما تقدمه لكثير من الصناعات، من محاصيل زراعية كمدخلات في العمليات الإنتاجية الصناعية الكثيرة مثل صناعة العجائن والمعلبات وغيرها من الصناعات الزراعية.

4.1.4 القطاع الزراعي سوق للسلع الصناعية

إن زيادة الإنتاج الزراعي يترتب عنه زيادة المداخيل لدى المزارعين، وإن زيادة الدخل يؤدي بهم إلى زيادة الطلب على الكثير من المنتجات الصناعية، ومن ثمة العمل على زيادة تنمية القطاع الزراعي، بهدف توفير الزيادة في الطلب على المنتجات الزراعية الناشئة عن الزيادة في دخل المزارعين.

5.1.4 تحقيق الأمن الغذائي

إن مفهوم تحقيق الأمن الغذائي يتطلب توفير المواد الغذائية الضرورية بكميات كافية التي يكثر عليها الطلب في السوق، وكذا نوعية هذه المواد وسلامتها.

6.1.4 استخدام المنتجات الصناعية

يقوم القطاع الزراعي باستخدام كثير من المنتجات الصناعية كمدخلات إنتاج، مثل صناعة الأسمدة والمبيدات و الجرارات، ومختلف الآلات الفلاحية، ومن ثمة فإن تنمية القطاع الزراعي يتبعه تنمية في معظم الصناعات خاصة ما يعرف بالصناعات الزراعية. (بويهي، 2012، الصفحة 99)

7.1.4 توسعة السوق الخاصة بالمنتجات المحلية

بمكن للزراعة في الدول النامية أن تلعب دورا كبيرا في توسعة السوق المحلية الخاصة بالمنتجات المصنعة محليا، فتحقق التنمية الزراعية سيترتب عليه زيادة الدخول النقدية والحقيقية للمزارعين، والتي ستؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الصناعية، وبالتالي فإنها ستشكل قوة دافعة للتصنيع، ومع ذلك فإن تحقق هذا الدور يستند إلى ضرورة توافر قدر معقول من العدالة في توزيع الدخل في الريف، حيث أن المجتمع الريفي في هذه الحالة يمكن أن يكون مصدرا هاما للطلب على السلع المصنعة، ويمكن للصناعات الموردة في هذه الحالة الاستمرار في النمو حتى بعد أن يتشبع الطلب على منتجاتها في المدن، دون الحاجة للتوجه نحو الأسواق الخارجية حتى تتوصل إلى وضع أفضل بعد ذلك يمكنها من المنافسة الخارجية. (صقر، 2004، الصفحة 584)

8.1.4 توفير العمالة للقطاعات الأخرى

هناك عدد كبير من الدول النامية تعاني من وجود فائض العمل في قطاع الزراعة، فنظرا لوجود 80% أو أكثر من القوة العاملة في قطاع الزراعة في المرحلة التنموية، فإن القطاع الريفي يعد تقريبا المصدر الوحيد لتوفير القوة العاملة للقطاع الحضري، ومع أن استيراد العمال هو أمر

ممكن، كما أنه عادة ما يكون هناك نمو سكاني داخل القطاع الحضري نفسه فإنه من المحتمل أن لا يوفر هذان المصدران أعدادا كافية للاحتياجات طويلة الأجل للنمو الاقتصادي، وهذا معناه أن فائض العمل الذي يمكن لقطاع الزراعة أن يوفره للقطاعات الأخرى بتكلفة فرصة بديلة اجتماعية منخفضة للغاية يمكن أن يكون عاملا في تعزيز النمو. (صقر، 2004،الصفحة 569)

9.1.4 تصدير المنتجات الزراعية

يساهم تصدير المنتجات الزراعية في توفير النقد الأجنبي اللازم والذي يمكن من خلاله استيراد المعدات الرأسمالية والسلع الوسيطة وباقي الاحتياجات الهامة الأخرى والتي لا يمكن توفيرها محليا، وعندما تقوم الدولة بتصدير نسبة ضئيلة من إجمالي صادرات إحدى السلع الأولية، فإنه من المحتمل أن تواجه منحنى غير مرن للطلب، ومع ذلك فإن محاولة عدد كبير من الدول النامية تصدير نفس السلعة في نفس الوقت، سيدفع بالأسعار العالمية لهذه السلعة نحو الانخفاض في ضوء انخفاض مرونتي الطلب الداخلية والسعرية لهذه السلع ، ومواجهة هذه المشكلة يعتمد على العمل على تنويع المحاصيل التصديرية بالشكل الذي يساعد على تقليل المخاطر. (صقر، 2004، الصفحة 570)

2.4 مؤشرات التنمية الزراعية

هناك عدة مؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى مساهمة التنمية الزراعية في التنمية الاقتصادية المحلية ويمكن أن نذكر منها ما يلي:

1.2.4 نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي الإجمالية في الجزائر

الأراضي الزراعية في الجزائر دون الخمس من المساحة الإجمالية في الجزائر بالرغم من البرامج التنموية الزراعية المتتالية بداية من الثورة الزراعية في وقت الرئيس الراحل هواري بومدين، ومن خلال الفترة المدروسة (2016 / 2020) نسبة الأراضي الزراعية لا تتعدى النسبة17.50 % من المساحة الإجمالية للجزائر والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول 1: نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الإجمالية في الجزائر للفترة (2016/ 2020)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الإجمالية الأراضي(%)	17.46	17.45	17.46	17.46	17.50

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات * نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي الاجمالية في الجزائر *

موقع البنك الدولي على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/L.AGR.TOTL.ZS?locations=DZ

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2020.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان متوسط نسبة الأراضي الزراعية في الجزائر بالنسبة للمساحة الإجمالية للبلاد في حدود 17.46%. وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بشساعة مساحة البلاد التي تقدر ب:2.381.741 كم2، وهذه النسبة غير مطمئنة للنهوض بالقطاع الزراعي، فمن الضروري التكثيف من الزراعة الصحراوية.

2.2.4 مساهمة القيمة المضافة في قطاع الزراعة في الناتج المحلي في الجزائر

مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017/ 2022) لا تتعدى 13.80 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول 2: مساهمة القيمة المضافة في قطاع الزراعة في الناتج المحلي للفترة(2017/ 2022)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القيمة المضافة في قطاع الزراعة من إجمالي الناتج المحلي(%)	11.80	11.90	12.30	13.80	12.20	12.40

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات *مساهمة القيمة المضافة في قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر *

موقع البنك الدولي على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=DZ

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2022.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2017/ 2022)، ضعيفة مقارنة بمساهمة قطاع المحروقات، حيث أن أعلى نسبة مساهمة كانت سنة 2020 بنسبة 13.80 **%**.وهذه النسبة لا ترقي للتطلعات المتوخاة، ويساهم القطاع الزراعي في الجزائر لسنة 2022، بنسبة 12.4% من إجمالي الناتج المحلي الخام، بقيمة 25 مليار دولار سنويا.

3.2.4 مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل

بالرغم من التسهيلات والامتيازات الممنوحة في القطاع الزراعي وكذا الدعم الموجه للاستثمار في المجال الزراعي غير أن الشباب الجزائري يعزف عن هذا القطاع الحيوي ونجد نسبة قليلة جدا من اليد العاملة فيه والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول 3:اليد العاملة في القطاع الزراعي من إجمالي العاملون في الجزائر للفترة(2016/ 2021)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العاملون في قطاع الزراعة من إجمالي العاملون (%)	10.10	10.25	10.05	9.90	11.00	10.85

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات *العاملون في القطاع الزراعي من إجمالي العاملون في الجزائر*

موقع البنك الدولي على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?locations=DZ

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2021.

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي من اجمالي العاملين في الجزائر لا تتعدى 11 %، وهي نسبة غير مرغوب فيها نظرا للإمكانيات المتاحة ومساهمتها غير فعالة للحد من حدة البطالة.

4.2.4 الميزان التجاري الزراعي

سجل الميزان التجاري الزراعي في الجزائر تحسن طفيف خلال الفترة(2016/ 2020)، حيث أن نسبة الزيادة لا تتعدى2.2%، غير أنه بقي في حالة عجز مستمر والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول 4:الميزان التجاري الزراعي لسنة 2020. القيمة الاجمالية بالأسعار الجارية(بالمليون دولار)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات الزراعية	867.3	756.8	1239.4	1299.8	1311.5
الواردات الزراعية	10309.1	10332.2	10306	9682.3	8452.2
الميزان التجاري الزراعي	9441.8-	9575.4-	9066.6-	8382.5-	7140.7-
نسبة التغطية	%8.4	%7.3	%12	%13.4	%15.5

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد من38الى41

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن الميزان التجاري الزراعي حقق عجز على طول الفترة من 2016 الى 2020 على الرغم من نمو الصادرات الزراعية، حيث أن أعلى عجز سجل سنة 2017، بقيمة 9575.40 مليون دولار، ونلاحظ أن أعلى نسبة تغطية لا تتجاوز نسبة 16 **%**، إذ سجلت سنة 2022 أعلى نسبة تغطية قدرت **ب:** 15.5 **%**، كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول السابق الفرق الكبير بين حجم الصادرات الزراعية والواردات الزراعية وهذا ما يفسر لنا العجز الكبير في القطاع الزراعي الجزائري الذي لم يستطيع تغطية احتياجات السكان رغم الإصلاحات العديدة التي شهدها القطاع.

5. الخاتمة

بالرغم من الأهمية الكبيرة التي توليها الدولة الجزائرية للتنمية الزراعية والامكانات الضخمة المتاحة إلى جانب التسهيلات و التحفيزات الممنوحة للمستثمرين في المجال الزراعي إلا أنه لا يرقى إلى الطموحات المرغوب فيها، وتبقى نسبة مساهمة التنمية الزراعية في التنمية الاقتصادية المحلية ضئيلة لا تتجاوز 14 % من الناتج المحلي الخام الأمر الذي لا يعكس الصورة الحقيقية للنتائج المتوخاة من مساهمة القطاع الزراعي في مجال التنمية الاقتصادية المحلية، ضف إلى ذلك المساهمة في نسبة التشغيل، الأمر السلبي الذي يلاحظ أنه بالرغم من شساعة مساحة البلاد غير

أنها غير مستغلة بنسبة معتبرة، والأمر الكارثي هو الترخيص بالبناء في الأراضي الزراعية الخصبة كسهل متيجة الذي كان يمول جزء هام من أوروبا من المحاصيل الزراعية والحمضيات إلا أنه تم استنزاف معظم أرضيه بتخصيصها للبناء في العشريتين السالفتين.

التوصيات:

من خلال دراستنا قمنا بإعطاء بعض التوصيات الضرورية للنهوض بالقطاع الزراعي من أجل مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية المحلية ويمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ التوسع في استثمار الأراضي الزراعية بما يتلاءم مع الإمكانيات المتاحة، والقيام بدراسات استطلاعية للتعرف على المشكلات التي تحد من زيادة الإنتاج الزراعي.
- ✓ تحويل المزارع النموذجية إلى وحدات إنتاجية.
- ✓ مراجعة سياسة الدولة المتعلقة بالعقار الفلاحي (إجراءات التملك، عقد الاستغلال، الامتياز..)
- ✓ عقد شراكات أجنبية لاستصلاح الأراضي وتحويلها إلى مستثمرات فلاحية للمنتجات التي تعاني نقص في السوق الوطنية.
- ✓ إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات للتأمين الفلاحي تشمل خرطة الإنتاج، المخاطر، الخسائر وتحديثها بشكل متواصل.
- ✓ الاعتماد على مخرجات البحث العلمي في مجال الزراعة سيما فيما يتعلق بالزراعة المكثفة، الزراعة العمودية، الزراعة المائية، البذور المعدلة وراثيا والأسمدة العضوية.
- ✓ تحسين الظروف المعيشية للعاملين في القطاع الزراعي وخاصة الفلاحيين.
- ✓ الرفع من الدعم المالي المقدم للقطاع الزراعي خاصة ما تعلق بالمواد الواسعة الاستهلاك.
- ✓ إدماج التنمية الزراعية المستدامة ضمن السياسات الاقتصادية الشاملة، وذلك من خلال تحقيق التكامل بين الزراعة، التغذية، الصحة والبيئة.
- ✓ سن قوانين لمراقبة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- ✓ شق طريق الوحدة الأفريقية للمساهمة في ترويج المنتوجات الزراعية الوطنية إلى بلدان إفريقيا.

- ✓ تسريع وتيرة انجاز شبكات السكك الحديدية المبرمجة في المناطق الجنوبية لفك عزلتها عن مناطق الشمال، للمساهمة في نقل المنتوج الزراعي الصحراوي إلى الموانئ من أجل التصدير إلى أوروبا.

6. قائمة المراجع

1. جمال داود سليمان الديلمي، (2015) التنمية الاقتصادية نظريات و تجارب. مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.(الصفحات 12-13)

2. جوين سوينبرين , سرايا جوجا , فيرجس ميرفي، (2004). دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها. واشنطن، الو م إ : البنك الدولي، الصفحة 09.

3. صقر أحمد صقر، (2004). التنمية الاقتصادية، الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. (الصفحات569- 570،584).

4. فؤاد غضبان، (2015). التنمية المحلية ممارسات وفاعلون. عمان، الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.(الصفحة39)

5. محمد شفيق، (2009). دراسات في التنمية الاقتصادية. مصر: منشورات المكتب الجامعي الحديث.(الصفحة 13)

6. محمد صفوت، (2008). نظرية و سياسات التنمية الاقتصادية. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية للنشر و التوزيع.(الصفحة 132)

7. محمد غردي، (2012). القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. أطروحة دكتورة: جامعة الجزائر3، (الصفحات 08-10).

8. عبير محمد علي عبدالخالق، (2022). مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية: مجلة الاقتصاد بكلية الإدارة و التكنولوجيا الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري(الصفحات 48-49).مصر.

9. محمد بويهي،(2012) . استراتيدية التمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة :*مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد26،(الصفحة 99)* الجزائر..

10. محمد طالبي, أسية لعساس، (2017). واقع القطاع الزراعي في الجزائر :مجلة معارف، العدد23. (الصفحة 57). الجزائر.

11. نور الدين كروش، (2019). دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة :مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية،المجلد8، العدد04، (الصفحة522). الجزائر.

12-كريمة سلطان(ديسمبر ,2022) ريادة الأعمال الزراعية في الجنوب الجزائري ودور أنظمة الذكاء الاصطناعي في تطويرها .*مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال* ,المجلد05، العدد02، (الصفحة569). الجزائر.

13. موقع الجزائر الآن. (2022, 12, 17). Récupéré sur www.elaane.dz